

# الملخص التنفيذي

## حوار السياسات في مصر حول توسيع نطاق الحلول المرنة لإدارة المياه وحماية الطبيعة (RNBWS)

التاريخ: 24 يونيو 2025 | لموقع: القاهرة، مصر | للمنظمون: المعهد الدولي لإدارة المياه (IWM)، ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيداري - CEDARE)، والشركاء الوطنيون

### السياق

تواجه مصر تحديات متصاعدة تتمثل في ملوحة التربة، وشح المياه، ومخاطر المناخ على الزراعة وسبل العيش. وقد عقد **مشروع المرونة** (Project Murunah Al) حوارًا وطنيًا للسياسات بهدف وضع الحلول المرنة لإدارة المياه وحماية الطبيعة (RNBWS) كخيارات قابلة للتوسع وجاذبة للاستثمار لمعالجة هذه التحديات من خلال استصلاح الأراضي الزراعية، وتعزيز الأمن المائي، وتقوية القدرة على التكيف مع تغير المناخ. وخلال فعالية "إطلاق إمكانات التوسع في الحلول المرنة لإدارة المياه وحماية الطبيعة في مصر"، تحدث ممثلون من حكومتي مصر والمملكة المتحدة، ومن مؤسسات دولية، وشركات القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية حول الحلول المرنة لإدارة المياه وحماية الطبيعة فيما يخص:

- **الفوائد الملموسة للمجتمعات والأنظمة البيئية:** إن الحلول القائمة على الطبيعة (NbS) — مثل الحراجة الزراعية، والزراعة البيئية، وإدارة التربة والمياه — يمكن دمجها مع البنية التحتية القائمة وتوفير خيارات عملية ومنخفضة التكلفة للمزارعين والمجتمعات والحكومات المحلية على حد سواء، من أجل تعزيز كفاءة استخدام المياه، واستعادة التربة، ودعم القدرة على التكيف مع تغير المناخ. ويشكل التعاون الفعال بين مختلف أصحاب المصلحة عاملاً أساسياً لتحقيق ذلك.
- **التركيز على الأولويات الوطنية:** تدعم الحلول المرنة لإدارة المياه وحماية الطبيعة بشكل مباشر أهداف التنمية طويلة المدى في مصر، بما في ذلك رؤية مصر 2030، والخطة الوطنية للتكيف (NAP)، والالتزامات المناخية ضمن المساهمات المحددة وطنياً (NDCs). كما توفر وسيلة لتحقيق الأهداف البيئية وأهداف التنمية المستدامة.
- **من المشاريع التجريبية إلى الأثر الوطني:** أظهر المشروع التجريبي لمشروع المرونة في محافظة البحيرة كيف يمكن للحلول المرنة لإدارة المياه وحماية الطبيعة أن تعمل ميدانياً لتعزيز الإنتاجية الزراعية وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وخلق فرص اقتصادية، خاصة للنساء والشباب المشاركين في سلاسل القيمة الريفية.

ما هي التحديات التي ما زالت تواجه توسيع نطاق الحلول القائمة على الطبيعة؟ رغم أن الإمكانيات واضحة، إلا أن التقدم يتباطأ بسبب ثغرات السياسات، وضعف التنسيق بين المؤسسات، وانخفاض الوعي بين المزارعين، والتفاهم غير المتسق للحلول القائمة على الطبيعة. وتعتمد العديد من المبادرات بشكل مفرط على الجهات المانحة، مما يجعل التوسع المستدام صعباً.

## نظرة مستقبلية: أولويات استراتيجية لإطلاق الاستثمارات العامة والخاصة وتوسيع نطاق الحلول المرنة لإدارة المياه وحماية الطبيعة في مصر

لمعالجة هذه التحديات واغتنام الفرص المذكورة، اقترح المشاركون ما يلي:

- إدماج الحلول المرنة لإدارة المياه وحماية الطبيعة في استراتيجيات مصر الوطنية للمياه والزراعة والمناخ (مثل الخطة الوطنية للتكيف واستراتيجية الزراعة) لضمان الدعم السياسي طويل المدى.
- الاستفادة من منصات التنسيق القائمة (مثل المنصة الوطنية لبرنامج توفى، والمجلس الأعلى للمياه) لتعقب التقدم، ومواءمة الحوافز، وضمان الوضوح التنظيمي، بما يوفر بيئة سياسية مستقرة للاستثمارات العامة والخاصة.

دمج الحلول القائمة على الطبيعة في أدوات التخطيط الوطني لتقليل مخاطر الاستثمار

<ul style="list-style-type: none"> <li>تمكين الحكومات المحلية ورابطات مستخدمي المياه (WUAs) بصلاحيات تخطيطية ومالية لتنفيذ الحلول المرنة لإدارة المياه وحماية الطبيعة المصممة وفقاً لاحتياجات محلية، بما يساهم في إنشاء مسارات استثمارية لا مركزية.</li> <li>مواءمة خطط التنمية المحلية مع الاستراتيجيات الوطنية لتهيئة مسارات استثمارية موجهة بحسب الخصوصيات المكانية.</li> </ul>	<p><b>تعزيز الحوكمة المحلية لتنفيذ موسع</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>تصميم وترويج نماذج أعمال قابلة للتمويل للحلول المرنة لإدارة المياه وحماية الطبيعة مدعومة بمؤشرات قوية للعائد على الاستثمار (ROI) ومقاييس المنافع المشتركة (مثل أرصدة الكربون، وتوفير المياه، ومكاسب التنوع البيولوجي).</li> <li>تمكين الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs) وآليات التمويل الممزوج من خلال أدوات لتقاسم المخاطر، والحوافز، والدعم الموجه.</li> <li>تعزيز التعاون بين الأوساط الأكاديمية والقطاع الصناعي لتوسيع نطاق الابتكارات من الحقل/المختبر إلى السوق، بما يتيح تدفقاً مستمراً للتقنيات الذكية مناخياً والقابلة للاستثمار.</li> </ul>	<p><b>تسريع وتيرة التمويل الخاص ونماذج الأعمال القابلة للتمويل</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>توسيع نطاق الوعي العام والمواقع الريادية لزيادة الثقة واعتماد صغار المزارعين، بما يساهم في تهيئة أسواق جاهزة لتقنيات وخدمات الحلول المرنة لإدارة المياه وحماية الطبيعة.</li> <li>تعزيز قيادة الأعمال الشاملة من خلال دعم المشاريع الخضراء التي تقودها النساء والشباب، إضافة إلى حاضنات الابتكار.</li> </ul>	<p><b>بناء الطلب من خلال المشاركة المجتمعية، والنشور، وتنشيط الأسواق</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>إعداد أدوات إرشادية محلية (أدلة، خرائط مخاطر، وموجزات استثمارية) لدعم التخطيط الخاص بالمواقع، وتقليل تكاليف العناية الواجبة للمستثمرين، والمساهمة في سد فجوات المعرفة بين القطاعات.</li> <li>إضفاء الطابع المؤسسي على منصات الابتكار (مثل الهاكاثونات السياسية وسباقات الابتكار) التي تجمع بين الحكومة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمعات المحلية للتشارك في ابتكار الحلول.</li> </ul>	<p><b>الاستثمار في بناء القدرات والتعاون بين القطاعات</b></p>

## الخطوات التالية لمشروع المرونة: من الحوار إلى مسارات التوسع والاستثمار في الحلول المرنة لإدارة المياه وحماية الطبيعة

بناءً على الزخم الذي تحقق من خلال حوار السياسات في مصر، ستسهم الإجراءات ذات الأولوية التالية في دفع عملية الانتقال من نجاح المشروع التجريبي إلى توسيع نطاق الحلول المرنة لإدارة المياه وحماية الطبيعة المتكاملة والقابلة للتمويل:

- **تحويل الوعي إلى التزام:** دعم دمج الحلول المرنة لإدارة المياه وحماية الطبيعة في السياسات الوطنية والأطر المالية، بما يضمن وضوح الرؤية للمستثمرين، والشركاء التنمويين، والجهات المنفذة.
- **تأكيد قيادة مصر الإقليمية:** عرض ابتكارات مصر في مجال الحلول المرنة لإدارة المياه وحماية الطبيعة ودراسات الجدوى الخاصة بها خلال "أسبوع القاهرة للمياه" (أكتوبر 2025)، وربما أيضاً "أسبوع التنمية المستدامة العربي" (سبتمبر 2025)، بهدف التأثير في الاستراتيجيات الإقليمية وجذب الاستثمارات عبر الحدود.
- **تعزيز الإرساء المؤسسي:** متابعة التعاون مع "معهد بحوث الأراضي والمياه والبيئة (SWERI) ووزارة الموارد المائية والري (MWRI) لإدماج الحلول المرنة لإدارة المياه وحماية الطبيعة ضمن العمليات الوطنية الجارية، بما في ذلك مراجعة "الاستراتيجية الوطنية للزراعة" وتحديث "خطة التكيف الوطنية" و"أو"المساهمات المحددة وطنياً"، بما يمهد الأساس لشراكة مستدامة بين القطاعين العام والخاص.

للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع: ستيفن فراغاتسي؛ مدير مشروع "المرونة"،  
عبر البريد الإلكتروني التالي: [fragaszy@cgiar.org](mailto:fragaszy@cgiar.org)